



السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي حول ساكنة عدة دواوير للمستغلين للأراضي الحسبية بأحواز

مكناس

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب، ألتمس من سيادتكم رفع السؤال التالي إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

السيد الوزير المحترم

لا يخفى عليكم السيد الوزير، أن ساكنة عدة دواوير بأحواز مكناس والتي لا تقل ساكنتها عن آلاف الأسر مستغلون لأراضي يتكون منها دوار ورزيغة و دوار أولاد رحو ودوار رأس الواد ودوار تامسنة مشرع بنحليمة ودوار حجر الديب ودوار النزالة ودوار قصبة حرضان ودوار آيت عبا ودوار إخبازين، كما أن النظام الذي كانوا يستغلون به تلك الأراضي انحدر إليهم عن طريق آبائهم وأجدادهم الذين أنجزوا في شأنه عقودا مع الأحباس تسمح لهم بإصلاحها وغراستها والبناء فوقها كل ذلك في إطار قواعد الجلسة أو الجزاء، وقد خولت لهم هذه العقود بعد الغرس والإصلاح ملكية الثلث منها وهو وضع لم يعرف أي نهاية على النحو المشار إليه في عقود المغارسة التي يتوفرون عليها وبقي حالهم على ما هو عليه أحقابا متعاقبة، غير أنه في الآونة الأخيرة قررت وزارتك إخضاع تلك الأراضي لنظام السمسرة ولبيع الغلال التي تنتجها الأشجار التي قاموا بغراستها ورعايتها وتعهدها إلى المشاركين في السمسرة فضلا عن الاحتيايل على وضعهم القديم بربطهم بالأرض والسكن بعقود كرائية جديدة تلغي حقهم في امتلاك الثلث منها بعد أن استوفى شرطا المغارسة والإصلاح هدفهما وتحقق استحقاقهم للثلث منها وقوفا على شروط العقد التي هي شريعة المتعاقدين.

وعليه، فإننا نسانلكم السيد الوزير المحترم، عن مصير هذه الساكنة؟ وعن مصير عقودها بالمغارة والجلسة؟ وهل ما قامت به إدارتكم في عين المكان تراجع منها عن الحقوق التي اكتسبوها أبا عن جد؟ هل محاولة السماح بإكرائها وإدخال الغرباء بهذه الطريقة على دواويرهم هو من قبيل ترحيلهم والحال أن منهم أرامل ویتامی وشيوخ وعجزة وشبان عاطلين قاموا بإصلاح هذه المناطق وغرسها وإعمارها لسنين طويلة؟ هل حقوق الإنسان تسمح لوزارتكم بتشريد الساكنة المرتبطة بالأرض بالقانون في الوقت الذي تفتح فيه للأفارقة واللاجئين من مختلف البلدان آفاقا لتسوية وضعيتهم وجعلهم مواطنين مستقرين على أرض المغرب؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

فتيحة مقنع

عضو الفريق الإستقلالي للوحدة والتعدالية

حضر السيد
الوزير
2014/11/18
89

الوزارة المكلفة بالعلاقات
مع البرلمان والمجتمع المدني
مكتب الضبط
تاريخ الوصول: 2014
رقم التسجيل: